الاعتماد الأمني المتبادل و إستراتيجية بناء

الأمن في منطقة الساحل الإفريقي

أبصير أحمد طالب

كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –

.مقدمة:

إن الحديث عن إفريقيا هو الحديث عن جيبوليتيك إفريقيا أو كيف هي إفريقيا؟ هذه القارة التي أضحت تشكل معضلة لمصفوفة تحقيق الأمن والتنمية معاً، وحتى لا نقع في دائرة ومعضلة من يتحقق أولاً هل الأمن بدلالة التنمية أم العكس. سوف نتناول في هذه الورقة المدلولين بمستوى واحد هذا من جهة ومن جهة ثانية تكمن الإجابة عن التوزيع الجغرافي لإفريقيا في خمسة أقاليم و هي:

0. Afrique du nord
1. Afrique De l oust (CEDEAO + Mauritanie)
2. Afrique Centrale (CEMAC + RDC)
3. Afrique Orientale (EAC + en partie COMESA)
4. Afrique Australe (SADC)
5. Océan Indien (COI). [1]

إن ما تشكله تلك المناطق الستة أو الخمس هي حلقة تأثر و تأثير متبادل تتحكم فيها العوامل التالية:

- **التجربة التاريخية**[2]
- **حالة التنمية الاقتصادية** [3]
- **التنمية السياسية (الضعف البنيوي و الأثر التراكمي و حدود الانقسام)**
- **حالة التماسك الاجتماعي(جدلية Elements of Ethnocentric Perception)** [4]

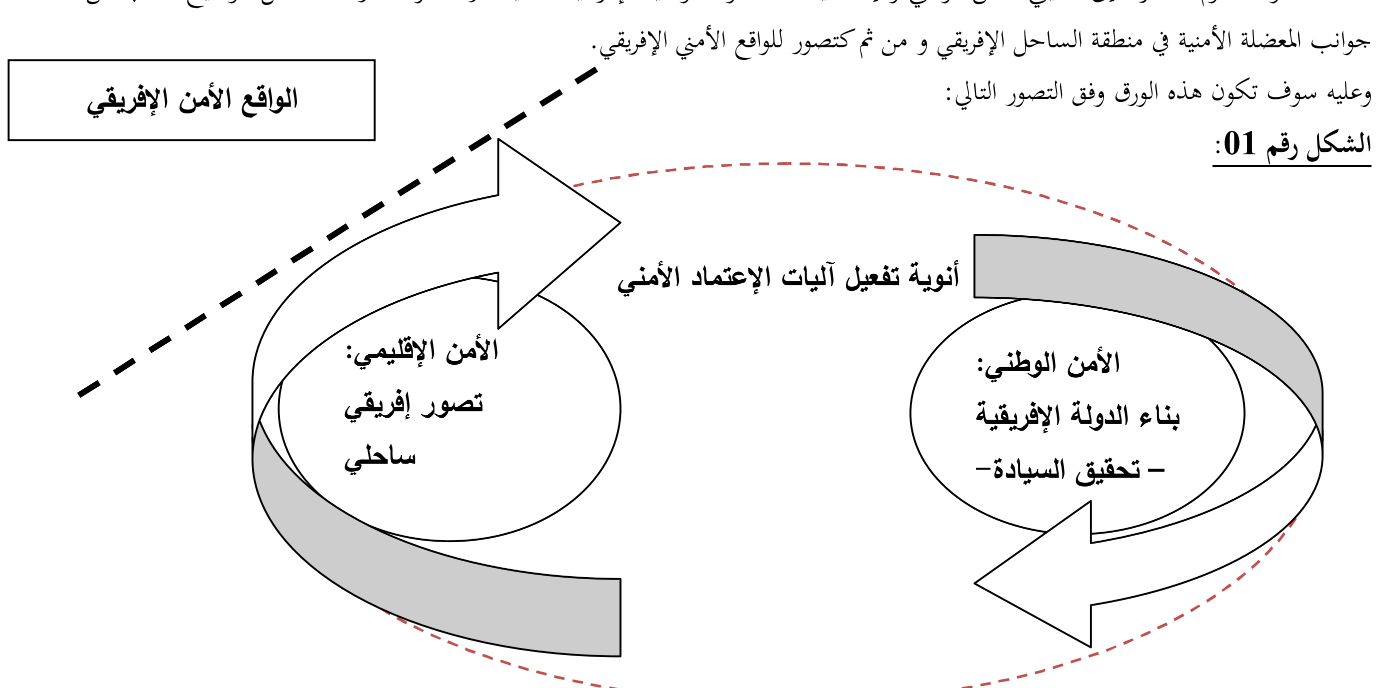
و لكن ما يهمنا في دراستنا هذه هي منطقة الساحل الإفريقي، و التي تجمع بين المناطق الخمس تلك و ذلك من منطلق جيوبوليتيكي و حتى من زاوية المعضلة الأمنية و أبعادها[5].

I. <u>إشكالية بناء الأمن في إفريقيا – سُلم منطقة الساحل الإفريقي</u>–:

سوف نقوم بالتطرق إلى ثنائيتي الأمن الوطني و إشكالية بناء الدولة الوطنية الإفريقية كثنائية مترابطة و متلازمة كمدخل لتوضيح جانب من جوانب المعضلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و من ثم كتصور للواقع الأمني الإفريقي.

وعليه سوف تكون هذه الورق وفق التصور التالي:

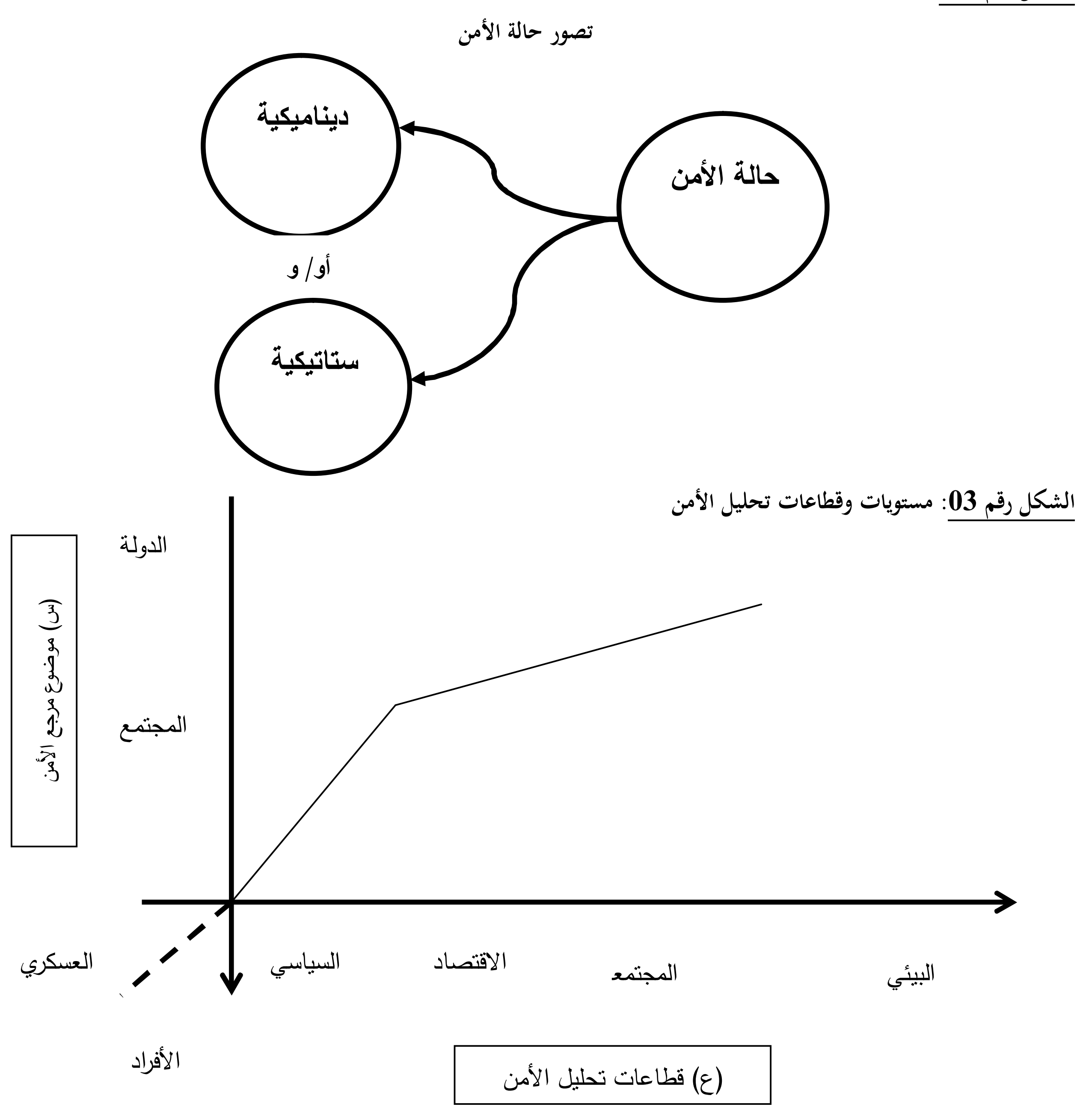
<u>الشكل رقم 01</u>:



الأمن الوطني و تحديات البناء في منطقة الساحل الإفريقي:

إن نقطة الانطلاق سوف تكون من خلال الطرح التصوري الافتراضي الجامع بين تحقيق ثنائيتي الأمن الوطني و بناء الدولة الإفريقية–حتى لا نغوص في إيتيمولوجية الدراسات الأمنية–،هذه الثنائية التي سوف نبني عليها تصور العلائقية التي عن طريق ترابطها يتحقق الأمن الوطني كمكتسب لمتغير بناء الدولة الوطنية في أو عبر إفريقيا ؛ هذا من جهة و من جهة ثانية حقيقة البيئة **الفوضوية للنظام الإقليمي الإفريقي– مثال منطقة الساحل الإفريقي– و منطق البقاء السياسي**. و عليه أولاً لابد من الإشارة إلى تصورين: الأول حالة الأمن و الثاني مستويات وقطاعات تحليل الأمن[6]. أي :

الشكل رقم 02:



الشكل رقم 03: مستويات وقطاعات تحليل الأمن

هذا التصور الموضح أعلاه يرمز إلى حالة أو مفهوم الأمن بمعنى كيف يُنظر إلى مفهوم الأمن كمكتسب وكغاية و كسياسة و حتى كبناء نظري.

إن الصورة التي طرحها الفراغ الأمني في منطقة الساحل الإفريقي هي صورة تتفق مع الظروف والمتغيرات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية لتلك الدول الإفريقية الباحثة عن تحقيق أو بناء أمنها القومي أو الوطني. فهذه الدول أصبحت دائمة البحث عن

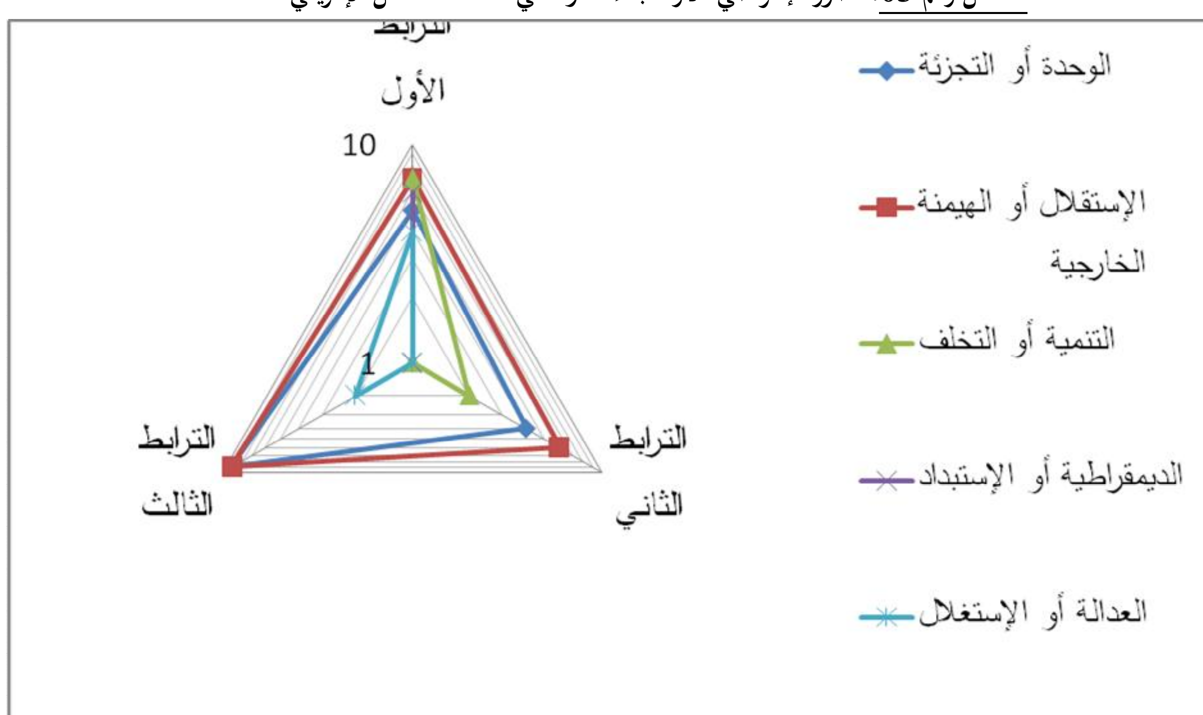
غائية تحقيق أمنها الوطني – كمستوى أول- يمكنها بعده تحقيق مصفوفة الأمن الشامل أو على الأقل وضع ركائز المستوى الثاني– الأمن الإقليمي– ويبقى هذا طرحاً افتراضياً يمكن البحث فيه.

إن المقصود بالمستوى الأول للأمن هو أمن الدولة ذاتها، أو بما يطلق عليه الأمن المنفرد والأمن الداخلي؛ بمعنى أن الدولة هي التي تحاول بناء أو تحقيق أمنها بما يتماشى مع حجم سيادتها وكذا علاقتها بالدول الأخرى أو مع المجتمع الدولي[7]. وهو العنصر نفسه الذي يعكس مفهوم الأمن الجماعي –بمعنى الأمن الدولي– ولكن كتصور نسبي يوازي بين المفهومين أي الأمن الجماعي والأمن القومي للدولة[8].

وأما عن المستوى الثاني أو الأمن الإقليمي فلقد تعددت التفسيرات لهذا المفهوم و ذلك بالتركيز على **عملية التنسيق العسكري** المشترك بمعنى " ***اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة لمصادر التهديد و سبل مواجهتها***"[9]. وهنالك من حاول تفسيره من زاوية " ***هو سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم و تعاون عسكري إقليمي لمنع تدخل أي قوة أجنبية في ذلك الإقليم***"[10]. و تحت هذا المفهوم يمكن التركيز على كتابات باري بوزان و ويفر و أيضاً كين بوث[11].

وبالعودة إلى ثنائية تحقيق الأمن الوطني–داخل الدولة الإفريقية– وبناء الدولة الوطنية فإننا سوف نقف أمام الكثير من التفسيرات التي عبرها يمكننا بناء مصفوفة الأمن الوطني الإفريقي، أي شكل التفاعلات بين عوامل هشاشة الدولة في إفريقيا والاحتمالية الأمنية لتصدع الأمن الوطني أو الداخلي.و عليه يمكن طرح التصورات التالية :

الشكل رقم 03: **تصور–إفتراضي–لأزمة بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي**[*]



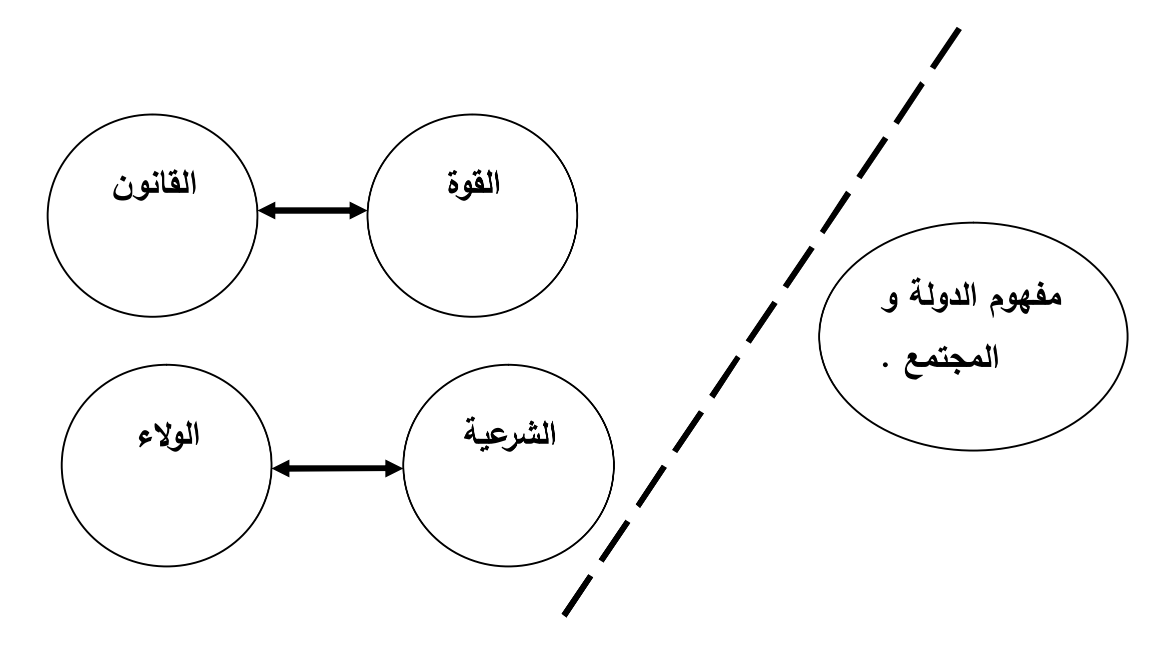
بمعنى أن ما تعانيه الدولة الإفريقية هي **سلبية التواجد و الاحتمالية المتزايدة للفشل الدولاتي**[12] ؛ وأيضاً تزايد صورة **العنف البنيوي**[13]؛ حيث يمكن اختصار ذلك في صور أو أزمات الدولة الإفريقية و هي :

- **أزمة بناء الدولة القومية،**
- **أزمة التعددية السياسية،**
- **أزمة العلاقات المدنية العسكرية،**
- **أزمة الإنجاز التنموي الاقتصادي،**
- **أزمة الشرعية السياسية.** [14]

فالدولة كعنصر يتم التعامل معه داخل مجتمعات الساحل الإفريقي على أنه شيء يكتسب بالقوة و الدولة ليست أسمى غاية تسعى تلك المجتمعات لتحقيقها؛ بل هي وسيلة لضمان أو إخضاع الآخرين[15]. وإذا لم يتم تحقيق ذلك قد تكون المواجهة حتمية، أي صورة **مجتمعات اللادولة أو اللادولتية**[16]. إن نقطة الارتكاز هذه هي الشكل- على وجه التحديد- الذي آلت إليه الدولة في إفريقيا، فانهيارها من جهة أو النسبية المتزايدة للإحتمالية حدوث ذلك؛ وبروز وحدات وأنماط سيطرة وفاعلين جدد مكانها من جهة ثانية سوف يهدد أمن الدولة و قيامها في إفريقيا. [17]

و عليه يمكن استخلاص الحلقات التالية في الشكل التالي:

الشكل رقم 04: القوى المتصارعة داخل الدولة



إن فكرة هذا الشكل قائمة على مفهوم الدولة أو State In Society. [18]

و عليه يتبقى غاية تحقيق الأمن الوطني الإفريقي مبتغى لا يحدده فقط عامل تشكيل الدولة الوطنية بل يتعداه إلى حلقات أخرى هي مرتبطة بالأساس بمدى فاعلية الدولة الإفريقية في تحقيق سيادتها الحقيقية و الكاملة و الغير دائمة التنازع عليها.

2. شبكة المخاطر الجيوسياسية :

سوف نقوم بتلخيص شبكة المخاطر الجيوسياسية المكونة لجملة القلاقل الأمنية داخل / عبر منطقة الساحل الإفريقي في الجدول التالي:

العوامل التي تتحكم في حالة اللااستقرار	العوامل التي تتحكم في خلق حالة الاستقرار
1. العوامل التاريخية: • الإثنية، الدين، تعدد اللغات • العلاقات المجتمعية مبنية على الهرمية الطبقية والاستعباد • الحروب الأهلية وحركات التمرد	• نفس الانتماء الإثني أو القبلي أو الديني أو استعمال لغوي موحد • لا وجود للطبقية و الاستغلال و العبودية • غياب تاريخي للحروب الأهلية
2. العوامل المرتبطة بالبيئة و استغلال الموارد الاقتصادية: • موارد اقتصادية غير كافية (أراضي، مياه،....) • غياب عدالة في توزيع الموارد، حيث تسيطر إثنية معينة على حصة الأغلبية	• وجود فائض في الموارد الاقتصادية • عدالة في توزيع الموارد الاقتصادية • تنمية قدرات فنية محلية متخصصة في المجال الاقتصادي
3. عوامل مرتبطة بالدولة: • غياب العدالة المجتمعية و غياب مركزية المؤسسات مع تهميش مناطق وحرمان سكانها من الخدمات العامة (صحة، تمدرس،....) • عدم التمثيل العادل لفئات المجتمع المختلف داخل الحكومة وداخل المؤسسات العامة • غياب حقوق الأقليات	• عدالة مجتمعية في فرض الضرائب والحقوق السياسية • تمثيل عادل داخل الحكومة وعبر المؤسسات الإدارية العامة لجميع فئات المجتمع • احترام حقوق الأقليات

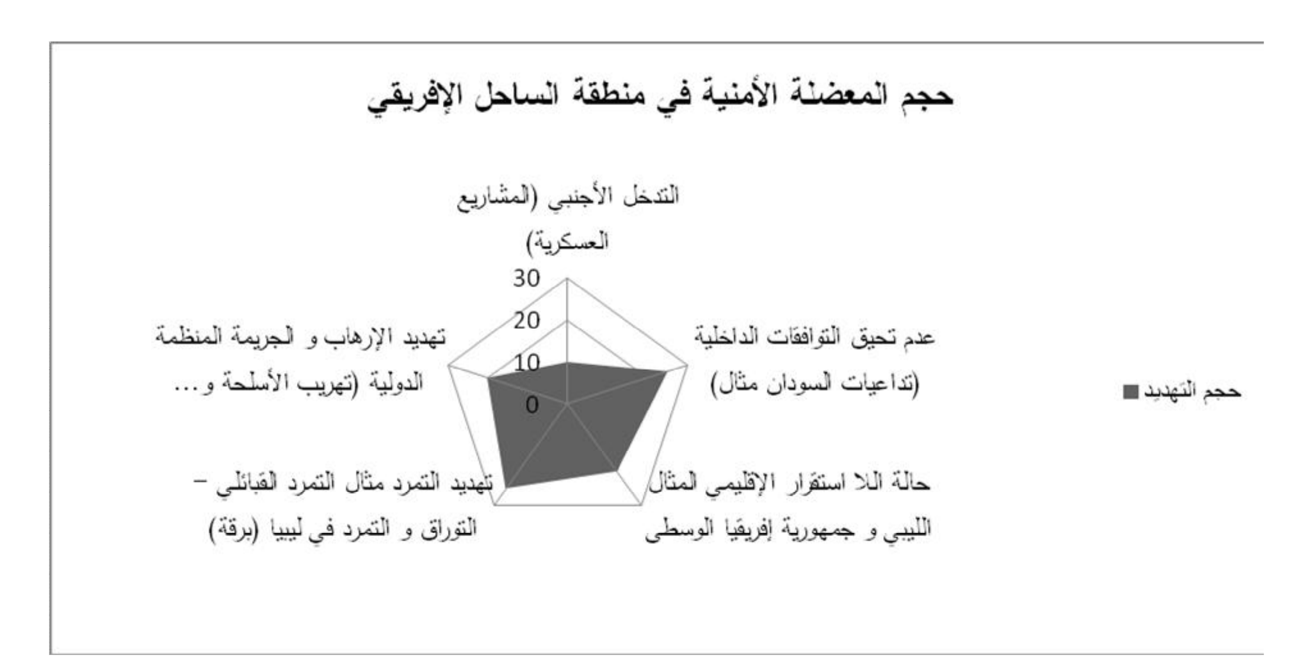
Azam and al., **op.cit,** p.1: المصدر

II. **حتمية التواجد الأمني عبر منطقة الساحل الإفريقي و الجهود الدبلوماسية من منظور إقليمي :**

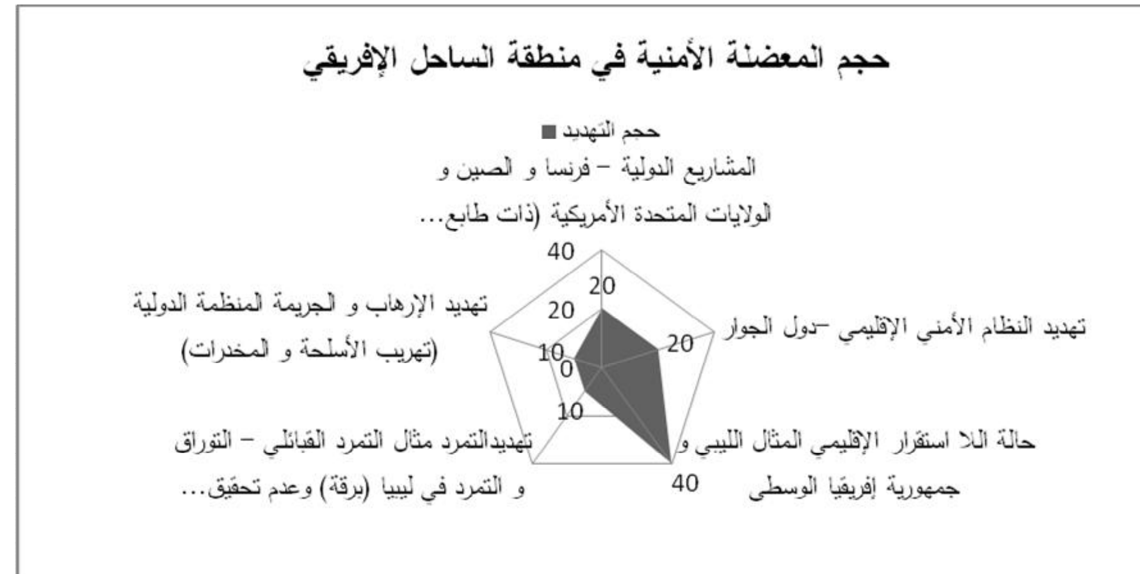
1. **بناء تصوري للمعضلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي:**

سوف نقوم بطرح تصورين لحجم التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و ذلك للوقوف على الحجم التصوري للمعضلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي. (**)

الشكل رقم 05:



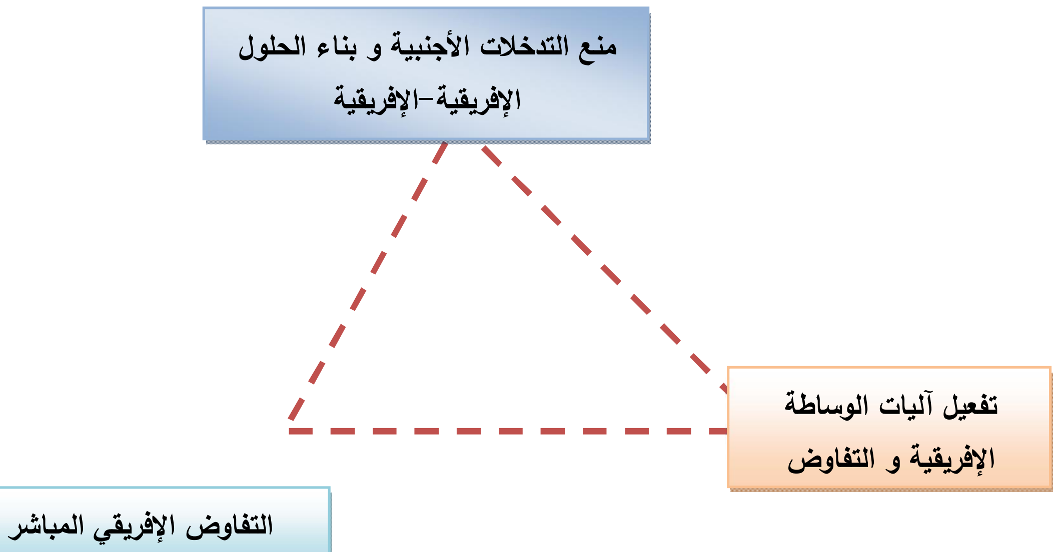
الشكل رقم 06:



2. **الدور والمقاربة الجزائرية:**

انطلاقاً من حتمية ومعادلة أن استقرار منطقة الساحل الإفريقي من استقرار الجزائر، عملت الجزائر على بناء استراتيجيات أمنية شاملة في تصورها تجمع بين ثلاثية السياسية والاقتصاد و الأمن[19]. أي وفق التصورات التالية:

الشكل رقم 07: **مثلث الإستراتيجية الجزائرية الإفريقية**



ومنه يمكننا طرح التصور الآتي كتلخيص للمقاربة الجزائرية و دورها الإقليمي:



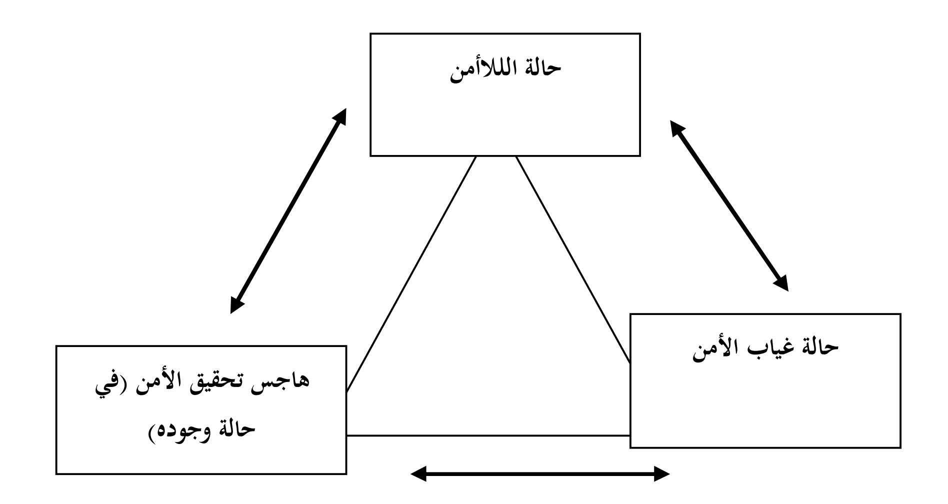
وحتى نقف أمام تصور شامل لإستراتيجية الجزائرية إلينا الجدول التالي الذي سوف نجمل فيه المقاربات ذات التصور الشامل مع التركيز على الإستراتيجية الجزائرية.

جدول يوضح أعمدة المقاربات الأمنية الشاملة لتحجيم المأزق الأمني في / عبر منطقة الساحل الإفريقي:

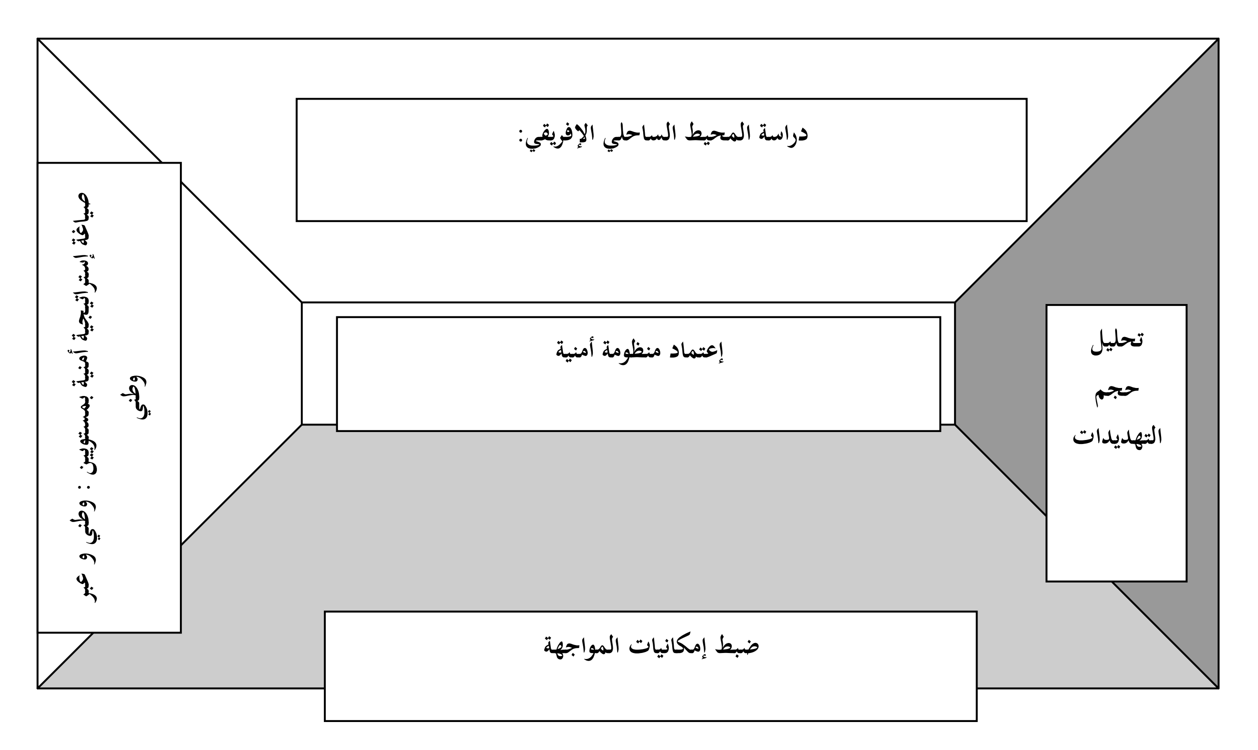
العمل الدبلوماسي الإفريقي– الإفريقي و آليات الوساطة	**دعم وتقوية الإتحاد الإفريقي – مبادرة النيباد ومجلس الأمن والسلم وبرامج الدعم العسكري الإفريقية – الإفريقية**
برامج متعددة / ثنائية الأطراف	**UNDP** **ONU** **UA**

	CEDEAO
إدارة الأزمات	La vulnérabilité hydrique comme facteur causal de conflits interétatiques

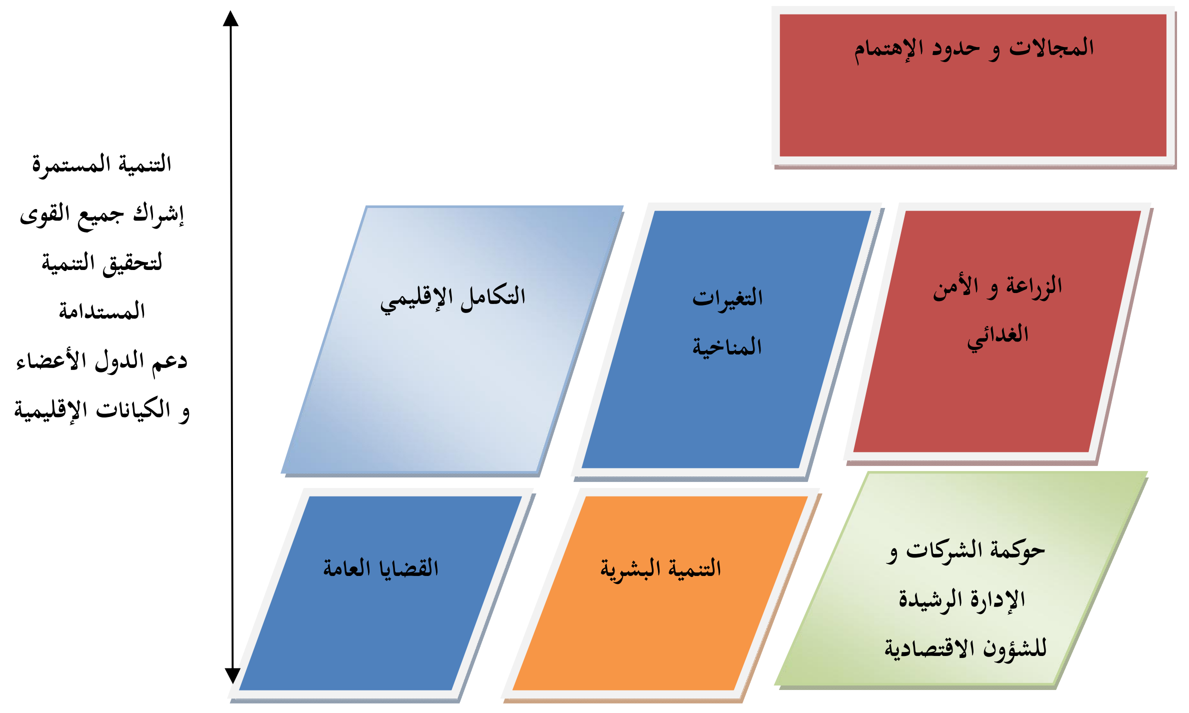
إن المتمعن في منطقة الساحل الإفريقي سوف يقف على حقيقة أن تلك الدول هي ما تسمى بالدول ذات الوضعية الأمنية المعقدة أو **Les Pays à Situation d'Urgence Complex** وتظهر هذه الدول في: مالي، جمهورية إفريقيا الوسطى، ليبيا كمستوى أول داخل النظام الإقليمي ذو الإحتمالية المباشرة لتهديد أمن الجزائر ومن ثم السودان والتشاد وصولاً إلى نيجيريا. بمعنى أن تلك الدول تجمع بين ثلاثة عوامل مهددة للأمن وهي الظاهرة عبر المثلث التالي:



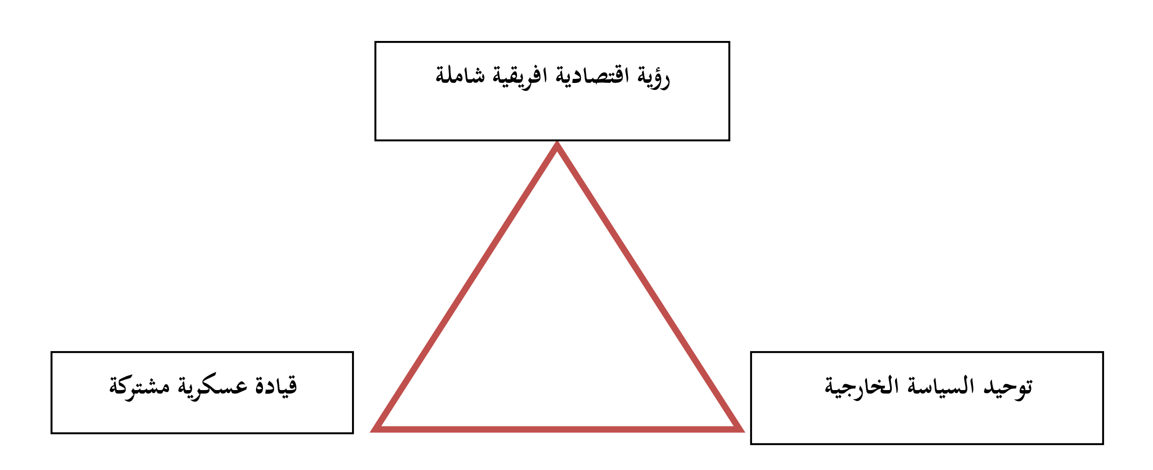
بمعنى أن التحديات تظهر أكثر تعقيداً لتحقيق مصفوفة الأمن كون الآليات والسياسات المتبناة إفريقياً أثبتت عجزها – النسبي- في كثير من المواقف؛ وعليه يجب العمل على بناء إستراتيجيات شاملة ومتعددة الأبعاد أو Pluridimensionnelles . ويمكن ذلك عن طريق تبني الشكل التالي[20]:



وقبل ذلك فقد سعت الجزائر إلى طرح توافقي شامل عبر مبادرة النيباد التي يمكن أن نشرحها في الشكل التالي[21]:



وكمحصلة يمكن تلخيص الحلول الأمنية للمعضلة الساحلية الإفريقية في فكرة **نكروما كوام** Kwame Nkruma المثلثة و هي[22]:


رؤية اقتصادية افريقية شاملة
قيادة عسكرية مشتركة
توحيد السياسة الخارجية

الهوامش:

1.Philippe Hugon, Géopolitique de L'Afrique (Paris : Sedes, 2006),pp.16-22.

2. أنظر:

ريتشارد جيبسون ، **حركات التحرير الإفريقية النضال المعاصر ضد الأقلية البيضاء**، تر:صبري محمد حسن(القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط.1، 2002)، صص.19-36

3. تحت هذا الطرح يمكننا مناقشة فكرة إفريقيا و الاستقلالية الاقتصادية كطرح تنموي شامل و هنا يمكننا الإشارة للمقاربات التي حاولت تفسير العجز و الفقر الاقتصاديين و ذلك من خلال نظريات International politics Economy (IPE) وقبلها نظريات الاستقلالية أو Dependencia Approachs كالماركسية و محاربة الإمبريالية عبر كتابات Rodng 1972; Show and heard 1979; Shaw and Aluko 1984

يلعب هذا العامل دوراً محورياً في عملية فهم مدخل النزاع القبلي و إشكالية الهويات داخل الدولة الإفريقية ، و هو ما يمكننا تفسيره عبر معادلة **"In Group ≠ Out Group"** بمعنى أن كل ما هو مختلف يشكل تهديداً فيما بين القبائل و الإثنيات الإفريقية . أنظر:

Marilynn Brewer, "Social Identity, Group Loyalty and Intergroup conflict," in Charles Herman (ed.), **Violent Conflict in the 21Centry: Causes, Instruments and Mitigations** (Chicago: American academy of Art and sciences Midwest center, 1999**),** pp.69-71

4. تُعرف منطقة الساحل الإفريقي على أنها:

"هو ذلك القوس الذي بدايته من المحيط الأطلسي في الغرب إلى البحر الأحمر في شرق البلاد لتغطي مساحة 3053200 كيلومتر مربع أو الحزام الذي يربط أو يجمع من السودان حتى موريتانيا وبذلك فهو يظم كلا من التشاد، النيجر، مالي، الجزائر و دون أن ننسى ليبيا . و كثيرا ما يتم لحسابات جيو-إقتصادية توسيعها لتشمل بوركينا فاسو، نيجيريا بل و حتى جزر الرأس الأخضر.أنظر:

"Definition of Sahel, " agora.qc.ca/mot.nsf/Dossiers/Sahel
"Definition of The Sahel," www.thefreedictionary.com/Sahel.
"Definition of The Sahel," ar.wikipedia.org/wiki.

OCDE, "Profil économique et social des pays Sahéliens, " www.oecd.org/

5. إذا جزمنا بأن مفهوم الأمن أو الدراسات الأمنية كتطور كان نتاج لحلقتين الأولى تقليصية و الثانية توسعية؛ بمعنى المقاربات و الطروحات الأمنية ، فالأولى كانت دلالاتها مفهوم الأمن القومي ، و وحدوية دور الدولة في ممارسة و تحقيق الأمن للأفراد و ذلك بهدف حمايتهم من أي تهديد عسكري خارجي مصدره دولة معادية و هو ما ظهر في كتابات ستيفن والت و دافييد بالدوين David Baldwin أو عبر التعريف الذي قدمه والتر ليبمان Walter Lippman " تكون الأمة آمنة إلى الدرجة التي تكون فيها معرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تجنب الحرب (.....)" و عن دائرة المقاربات التوسعية جاءت كإضافة على مرجعية دور الدولة في تحقيق الأمن إلى جانب توسيع الأجندة الأمنية و الفواعل الغير رسمية كمنطلق أفضى إلى مفهوم الأمن المجتمعي و الأمننة . أنظر:

Arnold Wolfers**, Discord and Collaboration: Essays on International politics** (Baltimore: The Johns Hopkins Press,1962);Walter Lippman**, U.S. Foreign Policy: Shield Of The Republic**(Boston:Little,Brown&Co.,1943);Kenneth E.Boulding**, Stable Peace**(Austin: University of Texas Press,1978);John Galtung, **There are Alternatives: Four Roads to Peace and Security**(Nottingham:Spokesman,1984)

6. إن التعميق في هذه الفكرة يقود إلى فكرة المساواة في السيادة بين الدول و تحريم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفقاً لنص المادة 2 الفقرة 7 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة. أنظر:

بوكرا إدريس ، **مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر الجزائر** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1990)، ص.115.

7. أنظر:

ممدوح شوقي مصطفى كامل، **الأمن القومي و الأمن الجماعي الدولي** (دار النهضة العربية ، 1985)، ص.12.

8. أنظر:

سليمان عبد الله حربي، "**مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته-دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر-**،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع. 14، (2008)، ص.19

9. أنظر:

بوزنادة معمر ، **المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992)، ص.30.

10. أنظر على سبيل المثال لا الحصر بالتخصيص كتاب :

Barry Buzan, People, States, and Fear An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold era 2nd ed(Boulder,Co: Lynne Rienner Publishers,Inc,1991)

- بالنسبة لكيفية تفسير هذا الشكل فهو عبارة عن ترابطات تجمع بين خمسة متغيرات متوازية التضاد مجموعها الرقمي هو عشرون (20) ؛ حيث تم إعطاء كل متغير رقم نسبي تصاعدي يعكس القوة الاحتمالية لإنتشار المتغير و بعد الدمج بين ثلاثة تصورات إحتمالية تعكس حالة اللاأمن في منطقة الساحل الإفريقي و بالتالي البناء التصوري لحالة اللاأمن .

11. أول من روج له و أعطاه شعبية هو الكاتب الكندي "مايكل إيقانتيف" "M. Ignatieff" في كتابه " The Warniors Honour" ، مصطلح أُطلق على تطور جديد بعد نهاية الحرب الباردة ويتمثل بانهيار القانون والنظام والخدمات الأساسية في عدد من الدول متعددة الإثنيات، وبشكل خاص وإن لم يكن حصرياً في إفريقيا جنوب الصحراء. واقترنت هذه الظاهرة بصراع طائفي وقومية إثنية عنيفة وبروح عسكرية وحتى صراع إقليمي مستوطن؛ ومن الأمثلة على ذلك هاييتي ويوغسلافيا سابقاً والصومال والسودان وليبيريا وكمبوديا و رواندا والزائير-سابقا- وسيراليون وأفغانستان. وقال "**ر. د. كابلان**" "R. D. Kaplan" في ذلك الصدد:"**إن جزءاً كبيراً من العالم الثالث يعاني الآن من ذبول الحكومة المركزية وظهور المقاطعات (الملكيات) القبلية والإقليمية، وانتشار المرض من دون توقف وازدياد تغلغل الحروب**". هذا إضافة إلى مفهوم "**أشباه الدول**" و هو المصطلح الذي استخدمه " بول " Bull " و" واطسون " Watson " في مؤلفهما "The Expansion of International Society" (توسع المجتمع الدولي) الذي كان

سنة 1990 وكانت فيه إشارة إلى دول آسيا وإفريقيا وجزر المحيط الهادئ المستعمرة سابقاً و التي حققت عبر عملية إزالة الاستعمار وضع الدولة شرعياً، لكنها كانت تفتقر إلى كثير من المقومات الواقعية للدولة. و لمزيد من التفاصيل أنظر:

غرهام ايفانز و جيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث(الهجرة الغير شرعية) (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،ط.1، 2004):

Robert I. .Rotberg , **Nation-State Failure : A Recurring Phenomenon** ?, The NIC 2020 project,www.an.af.mil/au/awc/awcgate/cia/hic2020/panel2-nov6.pdf,02November2003**,**

12. أنظر:

Jean Jacques Roche, **"quelle politique de sécurité pour l'après guerre froide ? une approche réaliste de sécuritéal'aubeduXXI^esiècle,** "www.dandurand.uqam.ca/download/pdf/etudes/roche/politiques_de_securite.pdf:Didier Bigo**, " Guerre, conflits, transnational et territoire Première Partie**," Cultures et Conflits, no. 21-22 (Printemps/ été 1996), pp.397-418.

13. حمدي عبد الرحمن حسن، **قضايا في النظم السياسية الإفريقية** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ط1، 1998)، صص 77،78.

14. أنظر :

حمدي عبد الرحمن حسن،" الصراعات السياسية و العرقية في إفريقيا الأسباب والأنماط و آفاق المستقبل،" **قراءات إفريقيا** ،ع. 1،(أكتوبر 2004)، صص. 1-232.

15. و قد عرف " ماكس فيبر " "Max Weber" الدولة على أنها : " **الدولة هي أداة حكم تحتكر استخدام القوة في إقليم معين محدد و تسيطر على شعب محدد**"، و بإسقاط هذا التعريف على الدولة الإفريقية فإن النتيجة الحاصلة تقود إلى سيطرت الجماعات و القوميات الإفريقية داخل مؤسسات الدولة على إستخدام القوة القهرية القانونية و هو ما قد ينتج موجات عنف سياسي مستمرة داخل الدولة الإفريقية إضافة إلى شخصنة السلطة و الإحتمالية المتزايدة للإنقلابات العسكرية و التداخل بين المؤسسات السياسية و العسكرية. و للمزيد أنظر:

عبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004)، ص .62.

16. حسن الحاج علي أحمد،" الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية ،" **السياسة الدولية**، ع. 160(أفريل 2005)، د.ص.

17. أنظر:

Joel S. Migdal, **State In Society, studying how states and societies transform and constitute one another**,(United Kingdom: Cambridge University Press,2004) pp.3-15.

** يتم شرح الشكلين من خلال تصور راداري لخمسة متغيرات يمنح لكل منها رقم نسبي بمجموع مئة (100) تصاعدي كتصور لحجم التهديد مقارنة بالتهديدات أو المتغيرات الأخرى؛ و النتيجة تكون صورة رمادية لحجم التهديد و حجم المعضلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

18. لقد لعبت الدبلوماسية الجزائرية دوراً محورياً منذ معالم تشكل نواة الدولة الجزائرية الحديثة، فهي الدبلوماسية نفسها التي مكنت الجزائر من نيل استقلالها سنة 1962 و هي الدبلوماسية نفسها التي قادت الحركات التحررية في دول العالم الثالث و دول حركة عدم الانحياز و الآن هي التي تلعب دوراً جوهرياً في عملية بناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي و القارة الإفريقية. أنظر:

19. صالح بن القبي، " **الدبلوماسية بين الأمس و اليوم، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962**"، دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية الجزائرية ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954)،د.س،صص.38،37.أحمد طالب الإبراهيمي، **من الجزائر المجاهدة إلى الجزائر المستقلة : دبلوماسية الثبات و المثابرة**، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية،1987، ع ،6)،صص.7-9.رضا مالك : **تاريخ الدبلوماسية الجزائرية** ،(الجزائر ، محاضرة بوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية،08 أكتوبر 2012).Nicole Grimaud**,la politique exterieure de l Algerie**, Paris ,Karthala, 1984,p.401.

20. أنظر:

Bill McSweeney, **Security, Identity and Interests A Sociology of International Relations**,(United Kingdom :Cambridge University Press,1999)

21. يمكن العودة إلى الموقع الرسمي.أنظر:

NEPAD: WWW.nepad.org

22. أنظر:

Kwame Nkruma ،**Africa Must Unite** (London: Panaf، 1998) ،pp. 216 – 222.